

الدار البيضاء في 16 دجنبر 2019

المنشور رقم: 2019/13

بتاريخ: 2019/12/16

الموضوع: حول البطاقة المهنية لكتاب المحامين.

زميلاتي، زميلاتي:

لا تخفى عليكم مقتضيات النظام الداخلي وما نصت عليه بخصوص ضرورة توفير كتاب المحامين المؤهلين للقيام بالإجراءات نيابة عن مكاتبهم على بطاقة مهنية خاصة تثبت صفتهم ككتاب، مع الإشارة وجوبا إلى الزميلات والزملاء، الذين يعملون تحت إشرافهم وتحت مسؤوليتهم. وان يبرزوا هذه البطاقة أثناء عملهم بمختلف المحاكم والإدارات العمومية.

ورغم انه ما فتى السادة النقباء يذكرون بهذه المقتضيات، فإننا لاحظنا تراجعاً في التعامل المسؤول معها.

مما أدى إلى واقع غير مقبول، بحيث أصبح يلج المحاكم أشخاص مجهولي الهوية، يقدمون أنفسهم على أنهم كتاب محامين، ويقومون بإجراءات منها ما يمس بالسر المهني من اطلاع على الملفات (وبعضها ملفات لا تهم مكاتبهم) ونسخ للوثائق، كما ان حضورهم يترتب عنه ارتباك لبعض المصالح، وتزاحم ونزاع مع المحامين وباقي مكونات منظومة العدالة.

وقد لاحظنا مرارا أن بعض هؤلاء الأشخاص يقومون بعدة أفعال غير مناسبة وتشكل مخالفات لقانون المهنة وللقوانين الجاري بها العمل، وقد ترتب مسؤولية بعض الزميلات والزملاء سواء من يعملون باسمهم أو من يقدم لهم المساعدة بحسن نية.

لذلك، فإننا قررنا ضرورة الالتزام الصارم بمقتضيات النظام الداخلي بهذا الخصوص، وراسلنا السادة رؤساء المحاكم وممثلي النيابة العامة ورؤساء كتابة الضبط بها، لتقديم التسهيلات لكتاب المحامين الحاملين لبطاقة صالحة الاستعمال، ومعاملة كل من لا يحمل البطاقة المهنية لكتاب المحامي على أساس أنه من العموم يسري عليه ما يسري عليهم في إطار احترام القوانين والضوابط المعمول بها.

كما أننا سنشدد المراقبة بالتشاور مع الجهات المعنية لضبط ومعاينة جميع الأفعال المخالفة للقوانين والنظم التي قد يرتكبها هؤلاء الأشخاص بالمحاكم ومحيطها.

كما أهيب بجميع الزميلات والزملاء المحامين لحث كتابهم على ضرورة التوفر قبل تاريخ **2020/01/20**، على بطاقة مهنية صالحة الاستعمال وفق النموذج الذي تضعه كتابة الهيئة رهن إشارتهم، باعتباره الوثيقة الوحيدة المقبولة لإثبات صفتهم وتمكينهم من ممارسة المهام التي يكلفون بها من طرف المكاتب التي يعملون بها.

النقيب

حسن بيرواين

حسن بيرواين

نقيب هيئة المحامين بالمغرب البيضاء